منظمة العفو: ترهيب الحقوقيين والمنتقدين تفاقم في مصر خلال 2021

الأربعاء 30 مارس 2022 08:00 م

قالت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان، الصادر الثلاثاء، إن سلطات الإنقلاب عرضت الحق في حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها للقمع الشديد خلال 2021.

وأضافت المنظمة الحقوقية: "ظل الآلاف من الأشخاص، ما بين مدافعين عن حقوق الإنسان، وصحافيين، وطلاب، وسياسيين معارضين، وأصحاب الأعمال التجارية، وكثير من المتظاهرين السلميين معتقلين بصورة تعسفية، وتوفي ما لا يقلّ عن 56 شخصاً في أماكن الاحتجاز، وصدرت أحكام بالإعدام عقب محاكمات جائرة بصورة فادحة".

وأوضحت المنظمة: "واصلت سلطات الإنقلاب قمع الحق في حرية التعبير بشدة، وقمع الأصوات المنتقدة لها عبر شبكة الإنترنت، وألقت القبض بصورة تعسفية على ما لا يقل عن ستة صحافيين بسبب عملهم، أو آرائهم الناقدة، ولجأ عدد من الضباط في قطاع الأمن الوطني إلى ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء السياسيين، من طريق استدعائهم بشكل غير قانوني، وإخضاعهم للاستجواب، ووضعهم تحت المراقبة الشرطية خارج نطاق القضاء".

واعتقلت سلطات الإنقلاب بصورة تعسفية عشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان والسياسيين المعارضين بتهم لا أساس لها من الصحة، مثل الإرهاب، ونشر أخبار كاذبة، وأضافت على نحو تعسفي 408 أسماء إلى قائمة الإرهاب، وأخضعت مئات المعتقلين للاختفاء القسري في مقر قطاع الأمن الوطني، وفي أقسام الشرطة، وغيرها من الأماكن غير المعلومة

وأكدت المنظمة تعرض المحتجزين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، من بينها الضرب، والصعق بالكهرباء، والتعليق في أوضاع مؤلمة، والحبس الانفرادي لأجل غير مسمى في ظروف مزرية

وأضافت: "أصدر عدد من المحاكم، التي شملت دوائر المحاكم الجنائية المعنية بالإرهاب ومحاكم الطوارئ، أحكاماً بالإعدام بعد محاكمات فادحة الجور، وغالباً ما تم تنفيذ عمليات الإعدام في السر من دون السماح لأحد من أسر المحكومين بزيارة أخيرة قبل التنفيذ".

ورصدت المنظمة كذلك ملفات التمييز المجحف، والعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي، وحقوق اللاجئين والمهاجرين، وحرية الدين والمعتقد، وعمليات إخلاء المساكن بالقوة، وحقوق العمال، وقالت: "قمعت السلطات حق العمال في الإضراب وتكوين النقابات المستقلة، وعاقبتهم على تعبيرهم عن آرائهم، أو مطالبهم، ولم تقم بحماية العشرات ممن تعرضوا للفصل التعسفي، أو المضايقة من جانب الشركات بسبب مشاركتهم في الإضرابات السلمية".